



International Organization for Migration (IOM)
The UN Migration Agency

تشرين الأول/أكتوبر 2017

المنظمة الدولية للهجرة
إسهام تكميلي لتقرير الأمين العام للأمم المتحدة
بشأن الاتفاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية:
التزامات قابلة للتنفيذ

يسرّ المنظمة الدولية للهجرة أن تقدم هذه الاستجابة التكميلية لطلب ممثل الأمم المتحدة الخاص للأمين العام المعني بالهجرة الدولية للإسهام في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية (الاتفاق العالمي). وتضمنت الوثيقة التي قدّمتها المنظمة الدولية للهجرة في 20 سبتمبر/أيلول 2017 توصيات بشأن هيكل وعناصر الاتفاق العالمي ووسائل تنفيذه وإطار متابعة واستعراض التنفيذ، بالإضافة إلى اعتبارات عامّة بشأن الالتزامات القابلة للتنفيذ. وتتضمن هذه الوثيقة توصيات إضافية بشأن الالتزامات القابلة للتنفيذ، تمشياً مع التفاصيل الواردة في قرار الطرائق الذي يفيد بأنه يتعيّن على المنظمة الدولية للهجرة تقديم الدعم التقني والدعم في مجال السياسة العامة للدول الأعضاء في تطوير الاتفاق العالمي. وتستند هذه الوثيقة لى عمل المنظمة الدولية للهجرة مع الحكومات وغيرها من الجهات الفاعلة بشأن حكمة وإدارة الهجرة من خلال السياسات والبحوث والعمليات على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية والمحلية. ويستند التقرير بصفة خاصة إلى نتائج المناقشات التي أجريت منذ عام 2001، بشأن السياسات مع الحكومات بالتعاون مع أصحاب المصلحة الآخرين من خلال الحوار الدولي بشأن الهجرة الذي تضطلع به المنظمة الدولية للهجرة. كما أنها تشير بانتظام إلى تقرير سوثيرلاند وتستند إليه، بما يتماشى مع الرؤية الاستراتيجية للمنظمة الدولية للهجرة بشأن الهجرة المدارة إدارة جيدة.

ملخص موجز: توصيات المنظمة الدولية للهجرة بشأن الهيكل/العناصر
والتنفيذ/المتابعة/الاستعراض

الهيكل والعناصر: اقترحت المنظمة الدولية للهجرة، في تقريرها الذي قدمته في 20 أيلول/سبتمبر، أن يؤكد الاتفاق العالمي على التركيز على قضايا حقوق الإنسان والناس؛ وعلى أن الهجرة أمر لا مفرّ منه، ومسألة إيجابية إلى حدّ كبير بالنسبة للمهاجرين والمجتمعات؛ وأنه يجب التصديّ للتمييز والتعصب تجاه المهاجرين. واقترحت المنظمة الدولية للهجرة أن تتضمّن المبادئ الرئيسية التي يركز عليها الاتفاق العالمي حقّ الدول السيادي في تحديد الأفراد من غير الرعايا الذين يجوز لهم الدخول إلى أراضيها والإقامة فيها، بما يتماشى مع القانون الدولي؛ وحقّ الأشخاص في العودة إلى بلدانهم؛ وأن تقبل الدول عودة مواطنيها؛ وأن تعمل الحكومات

معاً، ومع الجهات الفاعلة غير الحكومية، على تقاسم المسؤولية عن تحقيق الفوائد الإيجابية للهجرة والتصدي لتحدياتها بروح من التضامن الحقيقي.

التنفيذ والمتابعة والاستعراض: اقترحت المنظمة الدولية للهجرة في الوثيقة التي قدّمتها في 20 أيلول/سبتمبر إطاراً لمتابعة واستعراض الاتفاق العالمي، يسطّح في نطاقه منتدى شامل وشفاف بين الحكومات، يكون مقرّه في جنيف (حيث توجد معظم الخبرات المتعلقة بالهجرة) باستعراضات مرحلية منتظمة لالتزامات الاتفاق العالمي. وستضطلع آلية المتابعة هذه بما يلي:

- الاستناد إلى النظم والآليات القائمة. وتشمل الخيارات التي تم تحديدها، الهيئة الإدارية للمنظمة الدولية للهجرة، وهي مجلس المنظمة الدولية للهجرة؛ وحوار المنظمة الدولية للهجرة بشأن الهجرة (الحوار الدولي)؛ والمنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية.
- تضمين مشاركة هامة من جانب الأمم المتحدة والشركاء الإقليميين والمجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والمهاجرين والشتات وغيرهم من أصحاب المصلحة، وضمان تمثيل متوازن جغرافي وموضوعي وجنساني.
- إيجاد السبيل للوصول إلى "قاعدة" الجهات الفاعلة الإقليمية والوطنية، لكي "ترقى" هذه الجهات الفاعلة إلى المستوى العالمي، إذ إن الكثير من أنشطة تنفيذ الاتفاق العالمي سيحدث بالضرورة على المستويين الوطني والإقليمي.
- ربط الاتفاق بتنفيذ واستعراض خطة التنمية المستدامة لعام 2030 على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية، إذ إن تنفيذ الاتفاق العالمي بأهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالهجرة سوف يعزز بعضها بعضاً.
- إيلاء الأولوية لتحديد وتنفيذ تنمية القدرات للدول وأصحاب المصلحة الآخرين بشأن سياسات الهجرة والتشريعات والمؤسسات، وفي مجموعة من المجالات التقنية.
- إدراج تنسيق قوي بين الوكالات على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية، بما في ذلك الشراكات مع أصحاب المصلحة المحليين، بعد استعراض هياكل التنسيق القائمة مثل الفريق العالمي المعني بالهجرة ونتائج الجهود التي تقوم بها الأمم المتحدة من أجل الإصلاح، والاستفادة من دخول المنظمة الدولية للهجرة في منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك عن طريق التنسيق بين الوكالات، فضلاً عن الأفرقة العاملة المعنية بالهجرة على الصعيدين الوطني والإقليمي.
- إدراج آلية لتمويل جملة أمور منها جمع البيانات وتحليلها والعمليات والحوارات بين أصحاب المصلحة المتعددين التي أطلقها الاتفاق العالمي واستعراض التزامات الاتفاق العالمي بهدف تحديد العقبات والثغرات وتوفير بناء القدرات المتفانية عند الحاجة.
- دعمه بأمانة مكرّسة، تعدّ المنظمة الدولية للهجرة في وضع جيد، وعلى استعداد لقيادتها.

توصيات بشأن الالتزامات القابلة للتنفيذ

تقترح المنظمة الدولية للهجرة إدراج الالتزامات القابلة للتنفيذ ضمن المجموعات المواضيعية التالية، التي تشكّل معاً الأساس الضروري للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية- أي الهجرة المُدارَة إدارة جيّدة:

- 1 - التقيّد بالمعايير الدولية وحماية حقوق الإنسان للمهاجرين؛
- 2 - نظم وطنية شاملة ومتوازنة وتعمل بشكل في إدارة الهجرة؛
- 3 - الرفاه الاجتماعي والاقتصادي للمهاجرين والمجتمع؛
- 4 - أبعاد التنقلات المتعلقة بالأزمات؛
- 5 - التعاون الدولي بشأن الهجرة وإدارتها.

1- مراعاة المعايير الدولية وحماية حقوق المهاجرين

يعدّ الامتثال لقواعد ومعايير حقوق الإنسان الدولية، وقوانين اللاجئين، والقانون الإنساني، وقوانين العمل، والجريمة المنظمة عبر الوطنية، والقانون الدبلوماسي والقنصلي، والمهاجرين، وفي سياق الهجرة، أمر ضروري لنظم إدارة الهجرة الوطنية التي تُدار إدارة جيدة. ويجب أن يتمشى تنفيذ وإنفاذ القوانين والسياسات والإجراءات مع الاحترام الكامل والحماية الكاملة لحقوق الإنسان والحريات الأساسية للمهاجرين.

المعايير الدولية:

- مواعمة التشريعات الوطنية مع الالتزامات والمعايير المتعلقة بحماية حقوق المهاجرين في القانون الدولي ذي الصلة، بما في ذلك المعايير الرامية إلى مكافحة التمييز وكراهية الأجانب والعنصرية، وضمان وصول المهاجرين إلى العدالة.
- بناء القدرة على تنفيذ هذا التشريع.
- تدريب المسؤولين الذين يتصلون بالمهاجرين (مسؤولي الجمارك/الحدود ومقدمي الخدمات الصحية والاجتماعية والمدربين وضباط الشرطة والقضاة وغيرهم) على قوانين حقوق الإنسان الدولية والجريمة المنظمة عبر الوطنية والعمل وغير ذلك من القوانين ذات الصلة، وكيفية تحديد الهوية، والفحص، والإحالة، ومساعدة المهاجرين ذوي الاحتياجات الخاصة من الحماية.
- استهداف المناطق ذات المخاطر العالية مثل نقاط العبور الحدودية والمواقع الاستراتيجية الأخرى على طول طرق الهجرة والمناطق المتضررة من الأزمات والصناعات التي يكون فيها خطر الإساءة مرتفعاً مثل العمل المنزلي وصناعة الجنس والبناء والتصنيع والزراعة وصيد الأسماك.

الهوية:

- إنشاء نظم وطنية للتسجيل المدني.
- تزويد جميع الأشخاص بوثائق إثبات هويتهم القانونية.
- وضع تفاهات مشتركة بشأن المعايير الأساسية لوثائق الهوية ونظم إدارة الهوية (مثل نطاق المعلومات المراد إدراجها والسماوات الأمنية للوثائق والمعلومات البيومترية وغيرها من

التكنولوجيات لتأكيد الهوية بطريقة أسرع ودقة أكبر، وما إلى ذلك) ، مع إيلاء الاهتمام المناسب لمشاغل الخصوصية.

- تحسين قدرات إدارة الهوية، من خلال تعزيز الهوية الوطنية ونظم إعادة القبول، بما في ذلك من خلال التعلم من الأقران وتنمية القدرات المخصصة.
- توفير إمكانية التسجيل السريع والشامل للوافدين الجدد لضمان الإحالات المناسبة، من أجل توجيه التكامل والحلول المستدامة، ودعم جمع البيانات وتحليلها.

اعتبارات الحماية الخاصة:

- إطلاع المهاجرين على حقوقهم ومسؤولياتهم ومسارات الهجرة القانونية، من خلال المواد المقدمة في بلدان المنشأ وعند وصولهم من قبل المكاتب القنصلية ووكالات الهجرة ومراكز وهيئات مساعدة المهاجرين ومقدمي الخدمات الصحية والتعليمية وإنفاذ القانون وغيرها.
- توفير خدمات حالات الطوارئ وإنقاذ الأرواح في العبور وعند الوصول.
- إنشاء نظم استقبال تلبي الاحتياجات الأساسية من دون تمييزي للمهاجرين الذين يصلون بصورة غير نظامية أو في تدفقات كبيرة، بما في ذلك الغذاء ومياه الشرب والمأوى اللائق والرعاية الصحية.
- إنشاء وتعزيز آليات الإحالة إلى السلطات المعنية ومقدمي الخدمات، بالنسبة مثلاً لملتسي اللجوء، والأطفال، وضحايا الاتجار المحتملين، والأشخاص ذوي الإعاقة، وغيرهم ممن لهم حقوق واحتياجات خاصة.
- القيام بفحص لتحديد الحالات التي تزيد فيها المخاطر ومواطن الضعف، مثل نوع الجنس والعمر والصحة وعوامل أخرى، ومواصلة الاهتمام بالعنف الجنساني وما يتصل به من استغلال وإساءة، ولا سيما في سياقات الأزمات وحالات الضعف الشديد، مع مراعاة القدرة على الصمود والقدرة على التصرف لدى المهاجرين.
- الحدّ من مخاطر الاستغلال والإساءة بتنظيم العمل الذي يمكن أن يكون "مخفياً"، مثل العمل المنزلي، والحدّ من استخدام آليات الكفالة على يد صاحب عمل واحد وتوفير بدائل لها، مثل الرعاية القائمة على القطاع، وتنقل الموظفين، واعتماد نظم تأشيرات العمل المرنة.
- وضع مبادئ توجيهية غير ملزمة لحماية المهاجرين في الحالات المعرضة للخطر من خلال عملية تقودها الدولة، استناداً إلى جملة أمور منها مبادرة "المهاجرون في البلدان التي تعاني من النزاعات" ومبادرة نانسن، ومبادئ الاتفاق العالمي، ومبادرة البيئة "المأمونة والسليمة"، - الفريق العامل المعني بإنهاء احتجاز الأطفال، وكتيب المنظمة الدولية للهجرة بشأن حماية ومساعدة المهاجرين في الحالات الضعيفة.
- تتضمن المبادئ التوجيهية تفاهات مشتركة وممارسات فعالة بشأن أنواع الضعف والحالات الضعيفة التي تتطلب الحماية، خارج نطاق حماية اللاجئين.

• تلتزم الدول بالاستعراضات الوطنية المشتركة بين الوكالات لسياساتها المتعلقة بالحماية وتشجع مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين في وضع المبادئ التوجيهية وتنفيذها لاحقاً.

احتجاز المهاجرين:

- تحديد وتعزيز بدائل احتجاز المهاجرين فيما يتعلق بالجرائم الإدارية، ولا سيما عند وصولهم وطردهم، مثل مراكز الاستقبال (شبه) المفتوحة أو المساكن المجتمعية، مع التزامات الإبلاغ وإدارة القضايا للحد من المخاطر المتعلقة الإنفاذ. وضمان المراجعة القضائية الدورية لاحتجاز المهاجرين، بما في ذلك الحدود الزمنية.
- إنهاء احتجاز الأطفال في الهجرة؛ وضمان وجود نظم استقبال كافية وخيارات للرعاية للأطفال المهاجرين، بما في ذلك في النظم الوطنية لحماية الطفل.

الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين

- إنشاء آليات لتحديد ضحايا الاتجار وغيرهم من المهاجرين المستغلين وحمايتهم ومساعدتهم، وضمان حصولهم على المساعدة وسبل الانتصاف، بما في ذلك بإنشاء خطوط هاتفية مباشرة للضحايا ودعم صندوق المساعدة العالمية التابع للمنظمة الدولية للهجرة لضحايا الاتجار وغيرهم من المهاجرين في الحالات الضعيفة، الذي ييسر تقديم المساعدة في حالات الطوارئ للأشخاص المتجر بهم أو الأشخاص الذين يعيشون في حالات ضعف أخرى، بما في ذلك توفير المأوى الآمن والرعاية الطبية والدعم النفسي والاجتماعي والمساعدة القانونية والمساعدة في العودة الطوعية وإعادة الإدماج.

- إشراك ودعم القطاع الخاص من أجل ضمان أجور وظروف عمل لائقة لجميع العاملين في سلاسل التوريد الخاصة به، على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية، بما في ذلك التوظيف العادل والأخلاقي.

- القضاء على عمالة الأطفال واتخاذ تدابير ملموسة للحد من الطلب على السلع والخدمات التي ينتجها الأشخاص المتجر بهم والمهاجرون المستغلون، مثل تثقيف الجمهور بشأن الظروف الاستغلالية التي يمكن فيها إنتاج بعض السلع والخدمات لتمكين المستهلكين من اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن استهلاك هذه المواد.

- الحد من وقوع الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين والمخاطر المرتبطة بذلك من خلال حملات إعلامية مستهدفة في بلدان المنشأ والعبور لمنع هذه الجرائم وفي بلدان المقصد لحماية الضحايا ومحاكمة مرتكبيها.

- بناء قدرات الدول على مكافحة جرائم تهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص ومقاضاة مرتكبيها على نحو أكثر فعالية من خلال تقديم المساعدة التقنية في مجالات مثل القانون الدولي والممارسة الدولية وجمع المعلومات الاستخباراتية وتحليل المخاطر ومهارات التحقيق وإجراء المقابلات.

- وضع وتنفيذ تشريعات تتفق مع المعايير الدولية، وتعزيز الإنفاذ لاستهداف الجماعات الإجرامية المنظمة، بما في ذلك من خلال التعلم فيما بين الأقران وتبادل الممارسات الفعالة وتنمية القدرات

المخصصة مثل تلك المقدمة من خلال العمليات الاستشارية الإقليمية بشأن الهجرة وغيرها من آليات التعاون الإقليمية والأقليمية.

• إنشاء آليات ثنائية ومتعددة الأطراف بين السلطات القضائية وإنفاذ القانون وهيئات مراقبة الحدود والجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة لتبادل المعلومات وتنسيق الأنشطة التنفيذية وضمان حماية الأفراد ودعم جهود المقاضاة.

• توسيع المستودع العالمي لقاعدة البيانات التعاونية المتعلقة بمكافحة الاتجار بالبشر والاستناد إليه عن طريق المساهمة بمجموعات البيانات ذات الصلة (مثل البيانات عن حالات الضحايا) إلى هذا المصدر المتعدد الأطراف والمفتوح، والمنصة الإلكترونية التي تحتوي حالياً على معلومات عن أكثر من 60 ألف من الناجين من الاتجار بالبشر، وتشجيع الاستخدام التحليلي للبيانات من أجل وضع السياسات والبرامج القائمة على الأدلة.

2 - توظيف نهج حكومية جامعة ونهج تشمل المجتمع بأسره من أجل إنشاء نظم إدارة شاملة ومتوازنة وشاملة لإدارة الهجرة

لما كانت الهجرة تتصل بمجموعة واسعة من مجالات السياسة العامة، بما فيها حقوق الإنسان والتنمية والعمل والبيئة والصحة والتعليم والجريمة وغير ذلك الكثير، فإن الحوار والتعاون بين مختلف أجزاء الحكومة - أي الحكومة بأسرها - أمر أساسي. ثم، نظراً لأن البشر هم في صميم سياسة الهجرة، فإن مشاركة الحكومة مع الجهات الفاعلة الأخرى (المنظمات الدولية والإقليمية والمنظمات غير الحكومية ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال ووسائل الإعلام والمهاجرين أنفسهم)، فإن مشاركة المجتمع بأسره يعد أمر حاسم في سياسات الهجرة الفعالة والشاملة والمتوازنة.

• التأكد من أن السياسات الوطنية والمحلية بشأن التنمية المستدامة والتكيف مع تغير المناخ، فضلاً عن السياسات القطاعية (مثل التعليم والتوظيف والصحة والحماية الاجتماعية) تشمل مراجعة مراعاتها لديناميات الهجرة ("علامة الهجرة") وضمان إدماج المهاجرين والهجرة، بما في ذلك العوامل الدافعة للهجرة - "تعميم الهجرة"؛ ودعم توسيع نطاق المشاريع التجريبية المتعلقة بتعميم الهجرة في التخطيط الإنمائي الوطني والمحلي، وفي استراتيجيات التكيف مع تغير المناخ، من جانب المنظمة الدولية للهجرة وغيرها من الكيانات ذات الصلة، استناداً إلى المنهجيات القائمة والدروس المستفادة.

• ضمان وضع سياسات الهجرة وتنفيذها بعد تحليل أثرها المحتمل على التنمية المستدامة والسياسات القطاعية وضمان اتساق السياسات وأوجه التآزر والتكامل.

• استخدام إرشادات ومعايير بشأن الهجرة المدارة جيداً مثل إطار حوكمة الهجرة ومؤشرات حوكمة الهجرة، وتقييم مدى كفاية سياسات وهيكل الهجرة الوطنية.

• إقامة نظم تنسيق منتظمة بين الوزارات أو بين الإدارات والحفاظ عليها لضمان اتباع النهج الحكومية الجامعة :

• ينبغي أن يشمل التنسيق الجهات المشاركة في السياسة المتعلقة بالهجرة والتنمية وحقوق الإنسان والتعليم والصحة والشرطة والعمل والصحة والاستجابة للكوارث وغيرها من القطاعات ذات الصلة لضمان إدراج المهاجرين والهجرة بشكل مناسب في السياسات في جميع القطاعات.

- إجراء مشاورات منتظمة مع السلطات المحلية بشأن قضايا الهجرة وسياساتها، بما في ذلك على الصعيد الوطني وعبر الوطني، بما يتفق والتوصيات الواردة في الخطة الحضرية الجديدة.
- إجراء مشاورات منتظمة وإقامة شراكات بين الجهات الفاعلة الحكومية والمجتمع المدني والقطاع الخاص بشأن وضع سياسات الهجرة وتنفيذها لضمان اتباع نهج مجتمعية جامعة تحقق التوازن والقدرة على التنبؤ والتماسك الاجتماعي.
- تعزيز القدرات الإقليمية والوطنية والمحلية على إدارة الهجرة، من خلال تنمية القدرات المخصصة، بما في ذلك التعلم فيما بين الأقران وتقاسم أفضل الممارسات، من خلال العمليات التشاورية الإقليمية وآليات التعاون بين الدول بشأن الهجرة.

3 - تعزيز الرفاه الاجتماعي والاقتصادي للمهاجرين والمجتمع

إن الترحيب بالقادمين الجدد ومساعدتهم على التكيف في ديارهم الجديدة يؤدي إلى منافع هائلة للمهاجرين والمجتمعات التي ينضمون إليها. إن التدابير التي تسمح للمهاجرين بالعمل، والذهاب إلى المدرسة، والحصول على الخدمات الصحية والاجتماعية، والمجيء بأفراد أسرهم تزيد إلى أقصى حد من المساهمات التي يقدمها المهاجرون وتقلل من حالات التمييز وكرهية الأجانب، الأمر الذي يعزز بدوره التفاهم والاحترام المتبادلين، والتماسك الاجتماعي، والاستقرار السياسي.

المسارات القانونية:

- استخدام نهج مجتمعي جامع، وتقييم فعالية سياسات الهجرة بانتظام من أجل تعزيز برامج التنمية الوطنية، لا يقتصر على معالجة الأهداف القصيرة الأجل (مثل الحد من البطالة بين المواطنين؛ وسد الثغرات في العمل)، وإنما يعالج أيضا الأولويات الطويلة الأجل.
- التوفيق بين الأولويات والسياسات في مجالات العمل والتعليم والاتجاهات الديمغرافية والتغيرات في عالم العمل والابتكار وتطوير القطاعات الاقتصادية الاستراتيجية ودعم القدرة التنافسية العالمية، بما في ذلك قنوات الهجرة القانونية على جميع مستويات المهارات، كجزء من أدوات السياسات الوطنية.
- إنشاء مسارات ملائمة للهجرة القانونية يمكن الوصول إليها من أجل ما يلي:

o ضمان وجود مجموعات عمل متوازنة في جميع مستويات المهارات بحيث تحصل البلدان والشركات على العمال الذين يحتاجون إليها وتعالج الاتجاهات الديموغرافية، وتنقل الناس إلى مواقع توجد فيها وظائف تناسب مهاراتهم سواء كانت عالية أو متوسطة أو أقل مهارة؛

o تسهيل تنقل الطلاب، بما في ذلك فرص التدريب المهني وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبرامج الفنية والهندسية والعلمية بما يتماشى مع الغاية 4 (ب) من أهداف التنمية المستدامة.

o تعزيز التماسك الاجتماعي باتباع سياسات لم تشمل الأسر، بما في ذلك من خلال تدابير ميسرة مثل برنامج مساعدة الأسر من أجل جمع شمل أسر اللاجئين على وجه السرعة، والحد من ضغط التحركات المستمرة غير النظامية؛

o توفير الحماية الإنسانية و/أو المؤقتة بإصدار التأشيرات أو توفير الرعاية الخاصة أو اتخاذ غير ذلك من التدابير المتعلقة بالمهاجرين غير المحميين بموجب قانون اللاجئين للدخول أو البقاء والعمل (حسب الاقتضاء) في المجتمعات المضيفة مثل ضحايا الاتجار والأطفال غير المصحوبين أو الذين يحتاجون إلى الحماية، والمهاجرين الذين تعاني بلدانهم الأصلية من أزمة، بما في ذلك الكوارث الطبيعية، استنادا إلى معايير واضحة ومتسقة ويمكن التنبؤ بها؛

o استكشاف سبل للهجرة كاستراتيجية للتكيف مع آثار تغير المناخ.

• تحديد وكفالة الموارد الكافية للمؤسسات الوطنية والقوانين والسياسات والممارسات المخصصة لإعداد المهاجرين للحياة والعمل في الخارج، بما في ذلك توفير المعلومات قبل المغادرة والتوجيه والتدريب على المهارات، وإصدار الشهادات والمعلومات عن الحقوق والمسؤوليات القانونية، بما في ذلك المساعدة التفصيلية والحماية.

• إنشاء آليات للتعاون الثنائي والإقليمي بين بلدان المنشأ وبلدان المقصد، ومع أصحاب العمل وأصحاب العمل لتسهيل الهجرة العادلة والأخلاقية والكفوة القائمة على الحقوق.

• تعزيز الكفاءة التشغيلية والشفافية في إعداد التأشيرات، بما في ذلك أوقات الانتظار، والمساعدة في اللغات الأصلية.

القطاع الخاص:

• دعم وتوسيع نطاق التدابير من قبيل مبادرة كريست- المسؤولية المؤسسية في القضاء على الرق والاتجار- التي أطلقتها مؤخرا المنظمة الدولية للهجرة والتي توفر إطارا تشغيليا شاملا للتعامل مع القطاع الخاص من أجل ما يلي:

(أ) إقامة شراكات استراتيجية وعملية المنحى مع الشركات التجارية من أجل تحقيق أقصى قدر من التأثير في مكافحة السخرة والاتجار؛

(ب) توفير مجموعة من الحلول العملية- بما في ذلك التدريب والبحوث - لمساعدة الشركات على فهم أفضل للمخاطر التي تواجهها، وتعزيز الشفافية والامتثال داخل سلاسل التوريد الخاصة بها؛

(ج) تيسير التعاون والتنسيق بين مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك الحكومات والمجتمع المدني والصناعات والأعمال؛ بما في ذلك التدابير الرامية إلى المسائل التالية:

- التدريب على سبل الحد من مخاطر الرق والاتجار في عملياتهم اليومية وسلاسل التوريد، بما في ذلك التوجيه بشأن كيفية الامتثال للتشريعات الجديدة لمكافحة الرق والمتطلبات التجارية، فضلا عن النصائح العملية بشأن كيفية تنفيذ ممارسات التوظيف الأخلاقية ومراقبة أفضل لأدنى مستويات الموردين؛
- توفير التدريب التوجيهي قبل المغادرة وبعد الوصول للعمال المهاجرين، لمساعدة أصحاب العمل على تطوير آليات لتزويد العمال المحتملين بمعلومات دقيقة عن ظروف المعيشة والعمل، وشروط العقد والوعي بحقوق الإنسان

والعمل، من أجل التكيف بشكل أفضل مع بيئات العمل الجديدة بعيداً عن دريارهم؛

■ تحديد مواقع سلاسل التوريد ودعم التوظيف الأخلاقي، تمشياً مع النظام الدولي لنزاهة التوظيف (نظام أيرس)، وهو نظام طوعي لأصحاب المصلحة المتعددين لإصدار الشهادات لمستخدمي التوظيف لمساعدة الشركات على تحديد المخاطر المحتملة في سلاسل التوريد الخاصة بالعمالة ووضع استراتيجيات لتخفيف المخاطر امتثالاً للمبادئ التوجيهية للتوظيف العادل لمنظمة العمل الدولية، ودعم الشركات في استعراض سياساتها ومدونات قواعد السلوك الخاصة بها من أجل توضيح معايير وتوقعات الشركة لجميع الموردين بوضوح.

الاندماج الاجتماعي

- تزويد المهاجرين بإمكانية الوصول إلى التعليم والصحة (بما يتفق مع "إطار الأولويات والمبادئ التوجيهية" الذي اعتمدهت جمعية الصحة العالمية 15/70)، وتوفير الخدمات الاجتماعية الأخرى على أساس غير تمييزي، بغض النظر عن وضع الهجرة، وتعزيز التكامل الناجح، والإدماج الاجتماعي، بما يتسق مع ضرورة تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- توفير خدمات للإدماج مصممة خصيصاً ومراعية للاعتبارات الجنسانية، بما في ذلك التدريب على المهارات اللغوية والمهنية المستهدفة، وغيرها من خدمات دعم سوق العمل والدعم الاجتماعي، استناداً إلى الخصائص والاحتياجات الخاصة بمجموعات المهاجرين المختلفة.
- إنشاء آليات لإصدار الشهادات والاعتراف المتبادل بالمهارات.
- توسيع نطاق حقوق العمل الأساسية المنصوص عليها في اتفاقيات منظمة العمل الدولية لكي تشمل جميع الأشخاص بغض النظر عن وضعهم في الهجرة وضمان ممارسات التوظيف الأخلاقية وظروف العمل اللائق لجميع المهاجرين.
- اعتماد معايير دولية بشأن التوظيف الأخلاقي، مثل النظام الدولي لنزاهة التوظيف الذي وضعته المنظمة الدولية للهجرة مع تحالف أصحاب المصلحة المتعددين والمبادئ العامة لمنظمة العمل الدولية والمبادئ التوجيهية التشغيلية للتوظيف العادل.
- دعم إبرام وتنفيذ اتفاقات ثنائية وإقليمية تضع معايير دنيا للعمال المهاجرين من حيث الأنظمة وظروف العمل.
- إبرام اتفاقات توظيف بين بلدان المنشأ والمقصد، على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف، فضلاً عن وضع مدونات للتوظيف الأخلاقي تستند، مثلاً، إلى المبادئ المتعلقة بالتوظيف الدولي للعاملين الصحيين التي وضعتها منظمة الصحة العالمية، لضمان التوظيف الأخلاقي الذي يراعي احتياجات رأس المال البشري في بلدان المنشأ ويسهل مساهمات المهاجرين في الوطن.
- العمل مع وسائل الإعلام المحلية على تطوير وسائل الانتقال المنتظم للروايات الإيجابية عن المهاجرين والهجرة من أجل التصدي للتمييز والعنصرية وكرهية الأجانب.

تمكين المهاجرين كجهات فاعلة في مجال التنمية:

• استكشاف التوسع في فرص الحصول على الجنسية المزدوجة والمتعددة، فضلا عن تأشيرات الدخول المتعدد كروابط إلى بلدان المنشأ، مما يعزز مساهمات المهاجرين في كل من بلدان المنشأ والبلدان المضيفة، على سبيل المثال التصويت خارج البلاد وغير ذلك من أشكال مشاركة المغتربين.

• إنشاء آليات للاعتراف بالمهارات والمؤهلات، بما في ذلك "جوازات سفر المهارات" الممكنة، من أجل الحد من فقدان المهارات و"هدر الأدمغة"، بما في ذلك من خلال المعايير والاتفاقات الثنائية والإقليمية والعالمية.

• النظر في إنشاء آليات للمهاجرين لرفع مستوى مهاراتهم ومؤهلاتهم في الخارج، وإقرار هذه المهارات والاستفادة منها عند عودتهم إلى ديارهم، بما في ذلك من خلال الشراكات في مجال المهارات وإبرام اتفاقات التعاون بين بلدان المنشأ والبلدان المضيفة والصناعات.

• وضع آليات فعّالة للاتصالات وإقامة شراكات فعّالة مع المهاجرين وجماعات الشتات، بما في ذلك من خلال إنشاء وزارات مخصصة تُعنى بالمغتربين والتواصل المنتظم معهم، وتحديد المهارات، وتسهيل العودة المؤقتة، الفعلي والدائم لأعضاء الشتات والاستثمار في خلق فرص العمل وتنميتها داخل بلد المنشأ.

• التخفيف من دوافع الفرار عبر الحدود، والقيام بعمليات نقل مقررة وعادلة وطوعية (داخلية) في المناطق المعرضة للكوارث البيئية وتغير المناخ، بما في ذلك الجفاف والفيضانات والمحاصيل الجذبة المنتظمة والتصحر والتدهور والآثار المتصلة بها.

• توفير الفرص والخدمات المعيشية للسكان المعرضين لدوافع الهجرة غير النظامية والتشرد والتدهور البيئي والتنقلات المتعلقة بتغير المناخ.

• توفير الحماية المبكرة للمواطنين الذين أجبروا أو أُكْرهوا على الفرار أو مغادرة منازلهم أو أماكن إقامتهم المعتادة نتيجة أو لنفادي آثار النزاع المسلح أو حالات العنف المعمم أو انتهاكات حقوق الإنسان أو نتيجة الكوارث الطبيعية أو تلك التي يصنعها الإنسان، قبل أن يعبروا الحدود الدولية كوسيلة للحد من الهجرة غير النظامية.

5 - تعزيز التعاون الدولي بشأن الهجرة وإدارتها

تنطوي الهجرة الدولية بطبيعتها على أكثر من دولة واحدة - وغالبا ما تنطوي على أكثر من دولتين - إذ قد يعبر المهاجرون العديد من الدول في طريقهم إلى وجهتهم. لجميع الدول مصلحة مشتركة في ضمان حماية المهاجرين من الحماية من الإيذاء؛ وأن تحترم حقوقهم؛ وفي أن يستفيد المهاجرون والمجتمعات على حد سواء من الهجرة. ومن الضروري تعزيز التعاون الثنائي والإقليمي والأقاليمي والعالمي لتحقيق ذلك. ولجميع الأشخاص الحق في العودة إلى بلدانهم الأصلي، ويقع على عاتق الدول التزام بقبول عودة مواطنيها وحماية حقوق العائدين وكرامتهم واحترامها وإعمالها.

المبادئ العامة:

• إعادة تأكيد/اعتماد خطة برن الدولية لإدارة الهجرة، التي تتضمن تفاهات مشتركة وممارسات فعالة لإدارة الهجرة بشكل شامل ومتوازن.

• إنشاء وتعزيز التبادل داخل الأقاليم وفيما بينها، من خلال العمليات التشاورية الإقليمية بشأن الهجرة، والمنتديات الإقليمية وغيرها، فضلا عن التبادل على الصعيد العالمي، لتبادل الممارسات الفعالة، وتحديد القضايا ذات الاهتمام المشترك، والعمل من خلال رؤى متباينة لمواصلة بناء التعاون والقدرات على الصعيدين الإقليمي والدولي بشأن الهجرة الآمنة والمنظمة والكريمة.
التعاون بشأن التنقل:

• إنشاء وتعزيز آليات للتعاون فيما بين الدول لتيسير الهجرة والتنقلات البشرية المخططة والمدارة إدارة جيدة، على الصعيدين الثنائي والإقليمي، بما في ذلك من خلال تنفيذ نظم إقليمية للحركة الحرة والتكامل؛

• تحديد ومعالجة الحواجز التي تحول دون تنفيذها الفعال، بما في ذلك من خلال التعلم من النظراء وبناء قدرات مكرّسة.

• إقامة صلات بين آليات التجارة الحرة والإقليمية والتكامل الاقتصادي وآليات الهجرة على الصعيدين العالمي والإقليمي من أجل تيسير التعاون في مجال التنقل بما يتماشى مع المعايير الدولية للعمل ومعايير حقوق الإنسان.

• تيسير الترتيبات الثنائية والإقليمية التي تمكّن المهاجرين من ذوي الخبرة اللازمة في بلدان المنشأ وبلدان المقصد من التنقل بسهولة أكبر، مما يساهم في كلا البلدين.
العودة وإعادة القبول:

• وضع تفاهات مشتركة واتفاقات متوازنة وقابلة للتنبؤ بشأن العودة الإنسانية والكريمة وإعادة القبول وإعادة الإدماج المستدام للأشخاص الذين لا يستوفون معايير الدخول أو البقاء أو الحماية الدولية.

• التأكد من أنه عند البتّ في ما إذا كان ينبغي إعادة الطفل، يجب تحديد المصلحة الفضلى، والنظر في وحدة الأسرة على النحو الواجب.

• تضمين مساعدة العودة الطوعية وإعادة الإدماج في نظم إدارة الهجرة كخيار مفضل لتسهيل عودة المهاجرين بطريقة إنسانية وكريمة، وإنشاء آلية تمويل عالمية للاستجابة للاحتياجات المفاجئة و/أو غير المتوقعة في العودة الطوعية وإعادة الإدماج.

• ضمان تنفيذ عمليات العودة بطريقة تراعي القدرة الاستيعابية لبلد المنشأ على النحو الواجب.
الجهود الإقليمية:

• تيسير المعلومات المنتظمة وأفضل الممارسات والمبادلات الأخرى بين العمليات التشاورية الإقليمية التي تقودها الدول والمنتديات المشتركة بين الأقاليم بشأن الهجرة لتسهيل التعلم من النظراء وتنمية القدرات ومواءمة الممارسات داخل المناطق وفيما بينها.

• إنشاء شبكات لجهات التنسيق داخل الأقاليم وفيما بينها، يمكن تفعيلها، حسب الاقتضاء، من أجل معالجة القضايا الناشئة، بما في ذلك في سياق حركات الهجرة الكبيرة و/أو غير النظامية.

- إقامة وتعزيز الروابط بين اللجان الاقتصادية الإقليمية التابعة للأمم المتحدة، والمننديات الإقليمية، والندوات الإقليمية حول الهجرة، والتكامل الإقليمي وآليات حرية الحركة لبناء التآزر وتعزيز النتائج التي تشجع على التنمية والقائمة على الحقوق.
- إقامة مبادلات منتظمة بين آليات التعاون الإقليمي والمننديات العالمية للحوار والتعاون بشأن الهجرة، بما في ذلك القضايا المواضيعية ذات الاهتمام المشترك.
- تشجيع آليات التشاور الإقليمية على إنشاء آليات للمشاركة المنتظمة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني.
- إنشاء آليات آليات التشاور الإقليمية إلى جانب آليات التشاور القائمة التي تقودها الدول والمشاركة في خطط تنفيذ الاتفاق العالمي.

البيانات (عن جميع المواضيع)

من المرجح أن تتطلب المتابعة والاستعراض المناسبين للالتزامات الاتفاق العالمي المزيد من الاستثمار في جمع البيانات وتحليلها. وهناك حاجة لدعم الجهود الرامية إلى جمع البيانات المتعلقة بالهجرة وتبادلها وتطبيقها، بما في ذلك الاتجاهات العامة؛ والحركات النظامية وغير النظامية؛ والبيانات الاجتماعية والاقتصادية وبيانات المهارات، بما في ذلك الجنس والعمر واللغات والخبرة في العمل والتعليم، فضلا عن الجنس والعمر والبيانات المصنفة حسب الحالة؛ ومحددات رفاه المهاجرين؛ وحالات ضعف المهاجرين؛ والآثار الاجتماعية والصحية والاقتصادية والثقافية للهجرة وعلاقتها بالتنمية، من أجل تيسير تصميم السياسات القائمة على الأدلة، بما في ذلك على دوافع الهجرة، بما يتماشى مع الأهداف الإنمائية الوطنية، وتعزيز الحماية والإدماج من المهاجرين. وقد دعت الجمعية العامة للأمم المتحدة لبعض الوقت إلى بيانات ومؤشرات موثوقة ومصنفة مناسبة على الصعيد الوطني وقابلة للمقارنة على الصعيد الدولي، بما في ذلك بيانات عن مساهمات المهاجرين في التنمية المستدامة، من أجل دعم عملية رسم السياسات القائمة على الأدلة. ويوفر هذا المنتدى فرصة جديدة للمجتمع الدولي للاتفاق على مجموعة من الأولويات لتحسين البيانات المتعلقة بالهجرة.

- وضع برنامج عالمي مخصص لبناء القدرات الوطنية على جمع البيانات المتعلقة بالهجرة ونشرها وتحليلها بطريقة موحدة أو منسقة.
- تعزيز الحوار والتعاون بشأن البيانات لدعم تبادل مبادرات مبتكرة من خلال إنشاء منتدى دولي مخصص لبناء إحصاءات الهجرة، على سبيل المثال، في الملتقى الدولي حول إحصاءات الهجرة التي ستنظمه كل من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، والمنظمة الدولية للهجرة ومنظمة التعاون والتنمية عام 2018.
- تشجيع تبادل البيانات عن الهجرة، التي ما تزال مبعثرة ويصعب الوصول إليها أو تفسيرها، من خلال دعم وتطوير المبادرات القائمة، مثل البوابة العالمية لبيانات الهجرة التي وضعتها المنظمة الدولية للهجرة، في شراكة مع وكالات أخرى.

- الاستفادة من إمكانات "البيانات الضخمة" لقياس الهجرة من خلال الشراكات مع القطاع الخاص وأصحاب المصلحة الآخرين.
- دعم التقارير الطوعية التي تقدّمها الحكومات عن التقدم الذي تحرزه في تعزيز إدارة الهجرة، بما في ذلك من خلال الاستفادة من مؤشرات حوكمة الهجرة التي وضعتها المنظمة الدولية للهجرة.
- إدراج المسائل المتعلقة بالهجرة في مصادر البيانات المختلفة، بما في ذلك المسوح الأسرية والتعدادات الوطنية والخُطَط المماثلة، وضمان تحليل ونشر نتائج مفصلة في الوقت المناسب وفقا لمشروع المبادئ وتوصيات الأمم المتحدة بشأن تعداد السكان والمساكن لعام 2020.
- تنفيذ توصيات مركز التنمية العالمية بشأن بيانات الهجرة.
- إقامة روابط مع أطر متبعة واستعراض أهداف التنمية المستدامة وخطط العمل والجهود المشتركة لتنمية القدرات المتعلقة بالبيانات والسياسات المتصلة بالهجرة على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية والاستفادة منها.
- استخدام ومواصلة تطوير أساليب مبتكرة لجمع البيانات مع التركيز على المجالات التي تنطوي على أكبر ثغرات في البيانات، بما في ذلك بالطرق التالية:
 - توسيع قاعدة بيانات مكافحة الاتجار بالبشر والاستفادة منها من خلال المساهمة بمجموعات البيانات ذات الصلة (مثل البيانات المتعلقة بحالة الضحايا) في المنتدى الشبكي والمصدر المفتوح هذا الذي يجمع أصحاب المصلحة المتعددين؛
 - توسيع مصفوفة لتتبع المشردين والاستناد إليها لتتبع اتجاهات المشردين والتنبؤ بها وتحديد الاحتياجات؛
 - تعزيز الأدلة على آثار تغير المناخ والتدهور البيئي والكوارث على اتجاهات الهجرة على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية من خلال برنامج متخصص من الأدلة لأعمال السياسات العامّة، على غرار المنهجيات المتاحة ومن خلال التقييمات الوطنية مثل تلك التي وضعتها المنظمة الدولية للهجرة.
 - وضع مؤشرات أساسية لتقييم المخاطر والعوامل الوقائية لتعرض المهاجرين للخطر؛ ووضع قاعدة بيانات عالمية عن ضعف المهاجرين وتقديم تقارير تحليلية منتظمة؛
 - حيثما كان ذلك ممكنا، تصنيف البيانات المتعلقة بالاستثمار وريادة الأعمال حسب وضع الهجرة، ولتحسين مساهمات المغتربين في التنمية وتيسير وضع السياسات.